

البرهان في أصول الفقه

356 - ثم من أنكر المفهوم لم يجد ما يسمى الفحوى في مثل قوله تعالى فلا تقل لهما أف ثم اضطربوا فيه فقال قائلون كل ما دل من جهة الموافقة من حيث أشعر الأدنى بالأعلى فهو معترف به .

وذهب المنتمون إلى التحقيق من هؤلاء إلى أن الفحوى الواقعة ناصا مقبولة قطعاً وليس ثبوتها من جهة إشعار الأدنى بالأعلى ولكن مساق قوله تعالى وبالوالدين إحسانا إلى مختتم الآية مشتمل على قرائن في الأمر بالتناهي في البر يدل مجموعها إلى تحريم ضروب التعنيف وليس يتلقى ذلك من محض التنصيص على النهي عن التأفيف إذ لا يمتنع في العرف أن يؤمر بقتل شخص وينهى عن التغليب عليه بالقول والمواجهة بالقبيح وضابط مذهب هؤلاء أن المقطوع به يستند إلى قرائن مجتمعة ولا سبيل إلى نفي القطع وما يتطرق إليه الظنون فهو من المفهوم المردود عندهم وإن كان مقتضياً للموافقة عند القائلين بالمفهوم .

357 - ومما تردد فيه من رد المفهوم الشرط وأبوابه فذهب الأكثرون إلى الاعتراف باقتضاء الشرط وتخصيص الجزاء به وغلا غالبون بطرد مذهبيهم في رد اقتضاء الشرط تخصيص الجزاء به وهذا سرف عظيم .

358 - ومن قال بالمفهوم حصر مفهوم الموافقة في إشعار الأدنى في قصد المتكلم بالأعلى ثم ينقسم ذلك إلى ما يقع ناصاً وإلى ما يقع ظاهراً فالواقع ناصاً كالملقى من قوله فلا تقل لهما أف وما يقع ظاهراً كقوله ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنه فقال الشافعي تقييد القتل بالخطأ في إيجاب الكفارة يدل